

جهود الشرطة السودانية في الحد من الهجرة غير المشروعة (2010-2020م)

باحث

أ. مزمل عبد المجيد أحمد محمد

مستخلص:

تناول البحث جهود الشرطة السودانية في الحد من الهجرة غير الشرعية، وهدف إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية والدور الذي تقوم به الدول والمنظمات العاملة في مجالها، وكيفية الحد منها ومعالجة القصور داخل الدولة، وفاعلية المنظمات ومدى إسهامها في التقليل منها. وتأتي أهمية البحث من أنه جاء ليعالج مشكلة تؤرق الدول والمؤسسات، والمنظمات العاملة في هذا المجال، وقد قامت كثير من المؤسسات المنوط بها معالجة هذا الأمر بوضع خطط واستراتيجيات لمنع ووقف هذه الظاهرة التي ظلت وما زالت تقف حجر عسرة للجهات الأمنية في كافة أرجاء العالم، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخرج البحث بنتائج من أهمها إن الحدود السودانية المفتوحة دون أي عوائق طبيعية والقبائل المشتركة مع دول الجوار وتشابه السحنات وقلة نقاط المراقبة الحدودية والظروف الاقتصادية والاضطرابات في دول الجوار كلها أسباب تساعد في ارتفاع معدلات جريمة الهجرة غير الشرعية. وضعت الجهات المختصة خطط استراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتقوم بتنفيذها. هناك خطة استراتيجية ضمن الخطة العامة لرئاسة الشرطة تهدف إلى تقوية وتعزيز الضبط الهجري للسيطرة على الحدود. يوصي الباحث بتوصيات على النحو التالي نشر الوعي وسط المجتمعات السودانية خاصة الحدودية وتنويرها بخطورة الهجرة غير الشرعية وسلبياتها التي تكون دائماً خصماً على ضروريات واحتياجات المواطن السوداني في حياته المعيشية. توفير الإمكانات والآليات والأموال اللازمة لتنفيذ الخطط التي تهدف لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وضرورة تشريع قانون خاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر بصورة منفصلة عن القوانين الأخرى.

الكلمات المفتاحية: جهود، الشرطة، السودان، الهجرة، غير الشرعية.

Abstract:

The research dealt with the efforts of the Sudan Police in reducing illegal immigration, and aimed to identify illegal immigration and the role played by countries and organizations working in its field, how to reduce it and address shortcomings within the state, the effectiveness of organizations and the extent of their contribution to reducing it. The importance of the study comes from the fact that it

came to address a problem that troubles countries, institutions, and organizations working in this field, and many institutions entrusted with addressing this matter have developed plans and strategies to prevent and stop this phenomenon, which has been and still stands as a stumbling block for security authorities all over the world. The descriptive analytical approach, and the research came out with results, the most important of which is that the Sudanese open borders without any natural obstacles, the common tribes with neighboring countries, the similarity of the facies, the lack of border control points, the economic conditions and the turmoil in neighboring countries are all reasons that help in the high rates of the crime of illegal immigration. The competent authorities have developed strategic plans to combat illegal immigration and are implementing them. There is a strategic plan within the general plan of the Police Presidency that aims to strengthen and enhance the control of immigration to control the borders. The researcher draws the following recommendations: raising awareness among Sudanese communities, especially the border areas, and enlighten them about the dangers of illegal immigration and its negative aspects, which are always a discount to the necessities and needs of the Sudanese citizen in his living life. Providing the necessary capabilities, mechanisms and funds to implement plans aimed at combating illegal immigration, and the necessity to legislate a law to combat illegal immigration and human smuggling separately from other laws.

keywords: Efforts, The police, Sudan, Immigration, Illegal

مقدمة:

كانت الهجرة إلى العالم الخارجي والاستقرار فيه في العصور الأولى نشاط معتاد لدى المهاجرين لعوامل مختلفة لها مسوغاتها ومبرراتها، ويتم تبادل المصالح والمنافع بين الدول، ولكن منذ فترة التسعينات عندما شرعت دول الاستقبال في تقنين الهجرة إليها، وأحكمت أغلاق الحدود في وجه المهاجرين الطامحين للعمل أو الاستقرار فيها، فقد لجأت الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات أمنية

صارمة بعد إصدارها «للقانون الجديد للهجرة»، في العام 1995م المتعلق أساساً بمسألة التجمع العائلي، أو حق لم الشمل للحد من تدفق المهاجرين إلى أراضيها، ومن جراء هذا التشدد، والمنع برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كرد فعل لذلك، وأصبحت تشكل تهديد خطيراً لكل من دول المصدر والعبور، والاستقبال بشكل يؤثر، وينعكس على سياسات هذه الدول نسبةً لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت، ولحدوث عدم الاستقرار وتوتر العلاقات السياسية بين هذه الدول فضلاً عن تحمل التكاليف الأمنية الباهظة لتفادي الإفرازات السالبة لهذه الهجرات غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر.

مشكلة البحث:

نسبة لتفاقم الهجرة غير الشرعية والقصور الكبير من الدول في مكافحتها الأمر الذي أدى إلى انتشارها بصورة واسعة فقد جاء هذا البحث لبحث في المشكلة والأسباب والمعوقات بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءها أملاً في توفير الاستقرار للمهاجرين سواءً داخل بلادهم أو في الدول التي يهاجرون إليها. والعمل على التنسيق بين المؤسسات أو المنظمات ذات الصلة والاستعداد لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والحد من مخاطرها، وآثارها السالبة التي أصبحت تمس بشكل مباشر جميع المجتمعات، ويأتي هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي:

ما دور المنظمات أو المؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية في الحد منها؟ وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

- هل للمنظمات دور يسهم في الحد من الهجرة غير الشرعية؟
- هل يمكن للأدوار التي تقوم بها المنظمات التي تعمل في مجال الهجرة غير الشرعية أن تسهم في إيقاف تدفق المهاجرين عبر الدول؟
- ما مدى نجاح الخطط التي تقوم بتنفيذها هذه المنظمات في الحد من الهجرة غير الشرعية؟
- ما مستقبل الهجرة غير الشرعية في السودان؟

فروض البحث:

- هناك دور للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية في الحد منها في السودان.
- تسهم المنظمات إسهاماً كبيراً في الحد من الهجرة غير الشرعية في السودان.
- هناك معوقات تحد من مكافحة الهجرة غير الشرعية في السودان.
- يوجد مستقبل للحد من الهجرة غير الشرعية في السودان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية والدور الذي تقوم به الدول والمنظمات العاملة في مجالها، وكيفية الحد منها ومعالجة القصور داخل الدولة، وفاعلية المنظمات ومدى

إسهامها في التقليل منها. والتعرف على المعوقات التي تعوق عمل هذه المنظمات في التقليل من الهجرة غير الشرعية. وكيفية تطبيق الخطط التي تتبناها هذه المنظمات، وطرق ووسائل الدعم الفني واللوجستي الذي تعمل به.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أنه جاء ليعالج مشكلة تؤرق الدول والمؤسسات، والمنظمات العاملة في هذا المجال، وقد قامت كثير من المؤسسات المنوط بها معالجة هذا الأمر بوضع خطط واستراتيجيات لمنع ووقف هذه الظاهرة التي ظلت وما زالت تقف حجر عسرة في وجه المنظمات العاملة، والسودان كدولة يهاجر منها الشباب بصورة مستمرة ويعبر من خلالها كثير من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين لديها حدود واسعة مع دول مختلفة تعاني بصورة كبيرة جداً جداً من هذه الظاهرة، والباحث بتناوله للموضوع بالبحث لأهميته دولياً وإقليمياً وقارياً.

منهج البحث:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تهديد:

التحركات البشرية ظاهرة قديمة عبر التاريخ، وقد شهد العالم الكثير منها خلال القرون الماضية، غير أن القرن العشرين يعد بامتياز قرن الهجرات البشرية، وإذا كانت العقود الأخيرة من القرن المذكور قد شهدت حركة هجرة من الجنوب إلى الشمال، أي من أفريقيا والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية إلى أوروبا، ومن أمريكا الجنوبية وأماكن أخرى من العالم إلى أمريكا الشمالية، فإن ما سبق ذلك هو هجرة شمالية مبرمجة من الشمال إلى الجنوب بغرض الاستيطان واستغلال ثروات الجنوب، وفي هذا الإطار كانت حركة الاستعمار الأوربي لأفريقيا، وبروز ظاهرة المستوطنين، والملفت للنظر أن الحربين العالميتين هما ما دفعا أوروبا إلى استغلال اليد العاملة، وفتح أبوابها أمام المهاجرين، لتعويض ما فقدته من خسائر بشرية في هاتين الحربين، ولتوفير اليد العاملة اللازمة لإعادة البناء⁽¹⁾، حيث كانت ظاهرة الهجرة تعد من الظواهر القديمة في ظل غياب مفهوم «الدولة» باستثناء بعض الكيانات التي ترتبط بروابط مشتركة من الإطار التاريخي، والتقارب في العادات والتقاليد، أو روابط الدم، وروابط طائفية، أو أثنية أو لغوية. وقد كان لغياب الحدود دور كبير في التنقل والانتقال والترحال بحثاً عن الكلاً والماء، إلا أنه ومع قيام مفهوم «الدولة» ظهرت بوادر تقنين الهجرات، والتأكيد على الهجرة بموجب الأنظمة والقوانين، ورفض الهجرات غير الشرعية⁽²⁾.

أما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت ظاهرة الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية تحظى باهتمام دولي، خاصة بعد أن بدأت أوروبا تعاني من آثار مباشرة من هذه الهجرة، حيث بدأ المهاجرون يشكلون منافساً لليد العاملة الوطنية في أوروبا، وبعد أن تم العمل باتفاقية «شنغن عام 1985» الخاصة بتأشيرة الدخول الموحدة أصبحت الهجرة غير الشرعية تهدد معظم دول الاتحاد الأوربي، وكرد فعل على ذلك اتبعت معظم الدول الأوروبية في أواخر التسعينيات سياسات أمنية صارمة تجاه المهاجرين⁽³⁾.

مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية:

تحولت الهجرة نتيجة لظروف ودواعي عديدة من مفهوما السائد، وهو ظاهرة انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر، ومن حق كفلته الدساتير والتشريعات الدولية والوطنية

إلى ظاهرة وجريمة خطيرة شغلت اهتمام الرأي العام العالمي والإقليمي والمحلي، وأصبحت بهذا التحول خطر ماثل يهدد أمن المجتمعات فضلاً عن ارتباطها الوثيق بظواهر إجرامية أخرى خطيرة مثل الإرهاب وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وجرائم الاتجار بالسلاح والمخدرات. وبفضل هذا التحول لظاهرة الهجرة برزت العديد من المشاكل، والتحديات في شتى المجالات ولاسيما المجال الأمني لما خلفته من جرائم مستحدثة يصعب مجابتهها والحد منها.

ماهية الهجرة: مفهوم الهجرة في اللغة الإنجليزية يشير إلى ثلاثة معاني هي⁽⁴⁾:

1/ **الهجرة من منظور الدول المستقبلية:** حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين "Immigration". فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلية تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلية لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين⁽⁵⁾.

2/ **الهجرة من منظور الدول المرسلّة أو المصدرة:**

حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح "Emigration". ويشير هذا المصطلح عموماً إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعتبر مرادفة أيضاً لمفهوم اللاجئين، فالدول المرسلّة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين «Refugees»، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة.

3/ **الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل:**

حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة، "Migration"، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة التطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر، Voluntary Displacement. ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداماً في أدبيات اللغة الإنجليزية⁽⁶⁾.

تعريف الهجرة:

1/ **لغة:**

جاء تعريف الهجرة في معجم ترتيب القاموس المحيط بأنها اسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجراناً، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره⁽⁷⁾. وهي أيضاً الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى، أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيّاً وراء الرزق⁽⁸⁾. وكذلك نجد في الآية الكريمة قال تعالى: (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعةً)⁽⁹⁾. وهو تحريض على الهجرة وترغيب في مفارقة المشركين.

2/ **اصطلاحاً:**

في علم السكان: تعني بالانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً⁽¹⁰⁾، أما في القانون: فالهجرة حق انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً⁽¹¹⁾. وكذلك تعرف بأنها: «الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية»⁽¹²⁾.

3/ **التعريف الإجرائي للهجرة:**

يقصد بها حركة انتقال المواطنين والأجانب واللاجئين داخل حدود دولة السودان.

ومن المؤكد أن الهجرة: حق الانتقال من مكان لآخر، فهي حق من حقوق الإنسان أمّرت وحثت عليه الأديان السماوية وقد أمرنا الله عز وجل بالهجرة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَاجِرُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا مَسْأَلَةَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٣)، وكذلك أقرتها مواثيق الأمم المتحدة، ولكن يجب أن يمارس هذا الحق، وفي عصرنا الحالي من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفته هذه الأطر تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع^(١٤).

تعريف الهجرة في القانون الدولي:

عرفها القانون الدولي على أنها: (مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى)، وعرفت أيضاً بأنها: هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً. وعرفت بأنها: الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة⁽¹⁵⁾.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للهجرة:

عرفتها منظمة الأمم المتحدة على أنها: (انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة)⁽¹⁶⁾.

تعريف الهجرة لدى المنظمة العالمية للهجرة:

أوردت المنظمة العالمية للهجرة تعريفاً تضمن ما يلي: (تنقل شخص أو مجموعة أشخاص، سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد، أيأ كان سببها وتركيبتها ومدتها)⁽¹⁷⁾.

أما في العصر الحديث فتعد الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، وكذلك وفقاً لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج، أو دخول الأجانب إلى إقليمها تماشياً ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁸⁾، الذي نص بدوره في مادته الثالثة عشر، الفقرة (1): (لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة). والفقرة (2): (يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه)⁽¹⁹⁾.

أنواع الهجرة:

أنواع الهجرة السكانية كثيرة، ويختلف كل نوع من أنواع الهجرة حسب حاجة الشخص وتطلعاته والأشياء التي وجهت تفكير الشخص نحو طرق الهجرة، وتنقسم الهجرة من حيث الظروف التي تحيط بالمهاجر:

الهجرة الطوعية:

وهي هجرة تكون بمحض الإرادة، وبدون أي مساندة أو إكراه مهما كان نوعه «إقتصادي أو ديني أو عرقي»، وهي إما فردية أو جماعية وقد عرفها فيرجا بقوله: «حركة الناس أفراداً أو عائلات تصرفوا بناءً على رأيهم ومسؤوليتهم، بدون إجبار حكومي، من بلد إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة»⁽²⁰⁾.

الهجرة القسرية أو الجبرية:

يطلق عليها أيضاً «التهجير القسري» والذي يعني بالأساس إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أراضيها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها، بناء على منهجية وتخطيط وإشراف الدولة أو إحدى الجماعات التابعة لها بقصد التطهير»⁽²¹⁾،⁽²²⁾

من حيث الاستمرارية والدوام تنقسم إلى قسمين أساسيين هما: الهجرة الدائمة:

وهي انتقال الأفراد المهجرة أو العمالة إلى البلد الآخر بغرض الإقامة والعمل. **الهجرة المؤقتة:** وهي انتقال الأفراد أو العمالة المهاجرة إلى البلد الآخر بغرض الإقامة المؤقتة كالتعليم، أو العلاج، أو السياحة، وبانتهاء الفترة الزمنية تتم العودة إلى الوطن الأصلي⁽²³⁾.

من حيث عدد المهاجرين تنقسم إلى قسمين هما: هجرة فردية:

وهي تلك الهجرة التي تتم بشكل فردي، يقوم بها أفراد لأسباب مختلفة. **هجرة جماعية:** وهذا النوع من الهجرة يحصل بشكل جماعي، حيث تقوم جماعات بكاملها بالهجرة لأسباب مختلفة، كالهروب من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية والمجاعات وغيرها⁽²⁴⁾.

من حيث المدى والاتجاه تنقسم إلى قسمين هما: الهجرة الدولية أو الخارجية:

تكون من بلد إلى آخر، أو من قارة إلى قارة أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلاً من آسيا وإفريقيا، إلى أوروبا وأستراليا، أو العكس أيضاً، أو فيما بين أمريكا وأوروبا وأستراليا⁽²⁵⁾. ويقصد **بالهجرة الخارجية:** مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما حظر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة جداً⁽²⁶⁾. وهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة، ويرجع ذلك لعوامل الجذب في البلدان المستقبلية للهجرة وعوامل الطرد في الدول المصدرة لها⁽²⁸⁾.

الهجرة الداخلية أو النزوح الداخلي: تعرف الهجرة الداخلية بالإنجليزية:

على أنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة⁽²⁹⁾. ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع، وهي على النحو الآتي⁽³⁰⁾: الهجرة من الريف إلى المدينة؛ برز هذا النوع من الهجرات في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار، حيث شمل مختلف دول العالم. الهجرة من ولاية إلى ولاية أخرى داخل الدولة نفسها أو من إقليم إلى آخر؛ إذ يقطع المهاجر في هذا النوع من الهجرات مسافة صغيرة للوصول إلى الإقليم أو الولاية الأخرى. يوجد العديد من الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة الداخلية، ويُعد حجم الدولة من أبرز تلك الدوافع؛ حيث إن الهجرة الداخلية تزداد بزيادة حجم الدولة ومساحتها، وكلما كانت متباعدة في جغرافيتها، وفي حال كانت متعددة الأقاليم، ومن أهم الأمثلة على الهجرات الداخلية التي شهدتها العالم في العصر الحديث الهجرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي سابقاً والهجرات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك الهجرة الخارجية لها عدة أنواع منها: الهجرة الاقتصادية:

وهي من أكثر أنواع الهجرة على المستوى العالمي، وتتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، وتكون الهجرة عادة نتاج مشكلة اقتصادية في الأساس، فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، خاصة الهجرة الدولية، ويعزى ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصوراً في عمليات التنمية، وقلة في فرص العمل، وانخفاضاً في الأجور، وارتفاعاً في مستويات المعيشة، إضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، بسبب النقص في الأيدي

العاملة غير الماهرة لتعويض العجز الديموجرافي الناجم عن انخفاض معدلات الخصوبة. **هجرة الأدمغة (العقول):** وتسببت هذه الهجرة في نماء الكثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة وغيرها من الدول، كما ساهمت هذه الهجرة في تأخر دول أخرى نسبة لهجرة هذه العقول منها⁽³¹⁾. **الاستراتيجيات الموصى بها⁽³²⁾:**

1. مكافحة هجرة المواطنين الماهرة.
2. مواجهة آثار «هجرة الأدمغة» بتشجيع المواطنين في الخارج على الإسهام في تنمية دولهم الأصلية.
3. وضع سياسات لاستبدال الأشخاص المؤهلين الذين غادروا دولة المنشأ.
4. تنفيذ استراتيجيات كسب الأدمغة التي تشجع:
 - أ. تنمية مهارات العمال المهاجرين من خلال فرص التعليم والعمل على الصعيد الدولي.
 - ب. العودة المؤقتة للمواطنين المؤهلين في المهجر للتخفيف من حدة النقص في المهارات في بلدانهم الأصلية.

المقصود بالهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية هي موضوع هذه الدراسة وتعد من أشهر وأخطر أنواع الهجرات وأسرعها انتشاراً، وهذا يعود إلى الاضطرابات والصراعات والحروب المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وكما يعد الانتقال وحرية الحركة من ضمن حقوق الإنسان نسبة لما يحققه من منافع عديدة للمهاجر، ولكن يجب أن يقيد هذا الانتقال ببعض القيود التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية، فلا يترك صاحب الحق أن يتصرف من غير ضوابط كي لا يضر بحقوق غيره من الناس، كما لا يجب أن يستغل الإنسان حقه على وجه غير مشروع، لذا توضع هذه القيود على استعمال الإنسان لحقه في التنقل من أجل مصلحته، ومصلحة الصالح العام على حد سواء⁽³³⁾.

تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية ومن خلال الدراسات التي تناولت الهجرة غير الشرعية، يتضح أن هذه الظاهرة اصطلاحاً لها علاقة بظاهرة تهريب المهاجرين، فقد ذهب البعض بأنها: «قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، أو غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوتائق أو تأشيرات مزورة»⁽³⁴⁾.

الهجرة غير الشرعية من المنظور اللغوي:

هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء ذلك الوافد قادماً من بلده، أو من دولة أخرى، وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي، أو أنه خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي، وسواء قصد الإقامة المستمرة أو المؤقتة، فمناطق التأثير عليها هو التواجد غير القانوني على أراضيها⁽³⁵⁾. وقد تكون الهجرة أساساً قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة⁽³⁶⁾. أصبحت الهجرة غير الشرعية يتابع بها ويعاقب أي شخص يقوم بالدخول خلسة إلى إقليم دولة أخرى غير دولته مخالفاً لقوانينها

وتشريعاتها الداخلية مما يعد اعتداء على سيادة الدولة وقوانينها، وبالتالي يعد هذا الفعل مخالفاً للقانون ويستوجب العقاب.

الهجرة غير الشرعية من المنظور الفقهي:

لم يتفق الفقه على وضع تعريف دولي محدد يحيط بكافة الجوانب المتصلة بالهجرة غير الشرعية، حيث أن كل دولة نظرت إلى ذلك التعريف وفقاً لفقهها طبقاً لاحتياجاتها ومصالحها الوطنية⁽³⁷⁾. وهنالك بعض الآراء الفقهية عن الهجرة غير الشرعية كما يلي: أ/ هناك من يرى أن الهجرة غير الشرعية: هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقييد بالاعتداد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد⁽³⁸⁾. ب/ هناك من عرف بأن الهجرة غير الشرعية: هي الانتقال من الوطن الأم إلى وطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه، مخالفاً للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القوانين الدولية والداخلية.

ج/ هناك من عرف بأن الهجرة غير الشرعية: هي خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ الشرعية والمخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة للسفر مزورة⁽³⁹⁾.

التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفت الحدود الدولية، ويقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلية.

تعريف علم الاجتماع للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير المشروعة تنشأ بتأثير نموذج يحتزي به، وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً، حيث أن الفرد الذي يملك استعداداً للهجرة فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالفاً بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس⁽⁴⁰⁾.

تعريف الهجرة غير الشرعية والمهاجر غير الشرعي من المنظور الدولي: بعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة، تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقروناً بمصطلح، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر، وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين⁽⁴¹⁾.

1/ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم:

عرفت الهجرة غير الشرعية:

«الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم»، وتنص المادة 5/02 من الاتفاقية على أنه: «يعتبر في وضعية غير قانونية المهاجرون، وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة، وما لا يعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها».

أدرجت أيضاً الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

لأغراض هذه الاتفاقية: (فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يعتبرون غير حائزين للوثائق اللازمة، أو وضع غير نظامي إذا لم يمتثلوا للشروط المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة)⁽⁴²⁾. وعليه يمكن أن نستخلص تعريفاً للمهاجر السري: (على أنه يعتبر مهاجراً غير قانوني كل شخص دخل أو يقيم، أو يقوم بنشاط مأجوراً في إقليم غير دولته، ولا تكون بحوزته

الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة والإقامة فيها ولا الوثائق اللازمة للعمل). وهذا التعريف غير بعيد عن التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل الذي جاء كما يلي: (الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطني)⁽⁴³⁾.

كما عرف مكتب العمل الدولي: المهاجر غير الشرعي:

على أنه: (كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية)⁽⁴⁴⁾.

2/ مفوضية الاتحاد الأوروبي:

إلا أن التعريف الذي جاء شاملاً وملماً بكل عناصر جريمة الهجرة غير الشرعية هو تعريف مفوضية الاتحاد الأوروبي.

يرى الباحث أن دواعي ذلك يعود للممارسة الفعلية لعمليات مكافحة هذه الجريمة بكل دول الاتحاد الأوروبي حيث أنها هي التي تسطي بنيران هذه الهجرة غير الشرعية، حيث عرفت المفوضية على أنها: (ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر والجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار)⁽⁴⁵⁾.

تعريف الهجرة غير الشرعية في التشريع السوداني:

لا يوجد تشريع خاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية في السودان، رغم أنها من الجرائم المستحدثة، التي ما زالت تشغل الرأي العام العالمي وحكومات الدول.

الهجرة غير الشرعية الدوافع والأسباب:

ترجع أسباب الهجرة غير شرعية وفقاً لآراء العديد من الباحثين إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفصيلها كما يلي:

1. **الدوافع الاقتصادية:** تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وتضاءل فرص العمل، مما نتج عنه ارتفاع مهول في نسبة البطالة بين الشباب.
2. **الدوافع الاجتماعية:** ترتبط بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً فالبطالة وتدني مستوى المعيشة على الرغم من أنها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي نشأ فيه⁽⁴⁶⁾.
3. **الدوافع السياسية:** إن ابتعاد المجتمعات عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة⁽⁴⁷⁾.
4. **الدوافع الأمنية:** من الأسباب الأمنية، تأزم الوضع الأمني وظهور الهجمات الإرهابية في العشرية الماضية، وتفشي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر، لم يجد الشباب إلا الهجرة هروباً من كل هذه الظروف وبحثاً عن الأمن والاستقرار⁽⁴⁸⁾.
5. **العوامل البيئية والديموغرافية:** الظروف الجغرافية والمناخية أو ما يعرف بالبيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف، والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والقحط والأوبئة كلها عوامل طبيعية تدفع سكان هذه المناطق إلى الهجرة، فضلاً عن الانفجار الديمغرافي بارتفاع عدد السكان⁽⁴⁹⁾.

6. **العوامل النفسية للهجرة:** إن الإقْدَاء بالآخر ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب، فالانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه، والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب، والبحث عن الذات المفقودة، والهوية المجزأة، التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط⁽⁵⁰⁾.
7. **العامل التاريخي:** يلعب العامل التاريخي دوراً كبيراً في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها عبر المجال الجغرافي الواسع، ذلك أن العلاقة التي تربط دول الشمال ببلدان الجنوب هي علاقة تاريخية.
8. **العامل الإعلامي:** ويتمثل في ضعف المشاركة الإعلامية، في إبراز حجم ومخاطر الهجرة غير الشرعية، والإنبهار بالصور الوردية في البرامج الإعلامية المختلفة⁽⁵¹⁾.

عوامل الجذب بدول المهجر: دول الاستقبال:

هنالك اعتقاد سائد بأن الدولة المستقبلة تقدم إغراءات هامة لتحسين ظروف الحياة بالنسبة للمهاجرين، حيث تتمثل عوامل الجذب للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا في الآتي: (الصورة النمطية المشرفة والإيجابية لدول أوروبا، صورة نجاح المغتربين السابقين في أوروبا المقتزنة بالآثار المادية البادية عليهم، سوق العمل كعامل جذب).

أنواع الهجرة غير الشرعية:

هنالك نوعان من الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير النظامية، تتم الأولى إلى داخل البلاد، والثانية إلى خارجه كما يلي:

1. **الهجرة غير الشرعية إلى داخل البلاد:** وهو نوع من الهجرة السرية يكون اتجاهها نحو داخل البلاد، أي تتم من طرف سكان بلد أجنبي.
2. **الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد:** هو نوع من الهجرة السرية يكون اتجاهها نحو خارج البلاد، أي تتم من طرف سكان البلد نفسه (بلدانهم الأصلية)، وتكون في اتجاه دول أخرى، بغية الإقامة الدائمة فيها.

ظل السودان لعقود يصدر ويستورد في نفس الوقت مجموعات من اللاجئين، وذلك بسبب النزاعات المسلحة الداخلية وبدول الجوار، بالإضافة إلى أسباب الكوارث الطبيعية مثل عدم هطول الأمطار والزحف الصحراوي والجراد، إن السودان ظل يحتفظ بموقعه ضمن الدول العشر الأوائل التي تعاني من هذه الظاهرة سنوياً منذ عام 2003م، ومن خلال هذه الإحصائيات يظل السودان متأثراً بشكل كبير بظاهرة الهجرة غير الشرعية، واللجوء من حيث معدل الإرسال والاستقبال أو المهاجرين العابرين سواء أكانوا شرعيين أو غير شرعيين⁽⁵²⁾.

مناذ الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية، مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول المصدرة لها، ونظراً لتزايد عدد المهاجرين الذي أصبح يخلق مشاكل أمنية للدول المستقبلة، بدأت هذه الدول بإصدار قوانين، ووضع شروط خاصة للدخول إلى أراضيها، ونتيجة لهذا التشديد في مراقبة الهجرة، ظهرت الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالشبكات الإجرامية، التي تقوم بتهرب المهاجرين إلى هذه الدول مقابل منافع مالية، والتي أدت بالمجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة⁽⁵³⁾. كما تعد مراقبة الحدود ومنافذ العبور، من أكبر الاهتمامات التي تسعى كل دول العالم إلى السيطرة عليها⁽⁵⁴⁾.
قد يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى عدة سبل، ومنافذ عبر الحدود الدولية للوصول إلى هدفه وتحقيق مأربه، فمنهم من يتخذ⁽⁵⁵⁾:

المنافذ البرية: يتخذ المهاجر غير الشرعي المنافذ البرية عبر الحدود الدولية، وإتباع الطرق البرية التي تتخلل السهول والأودية والصحارى والجبال الوعرة، لتجنب الأجهزة الأمنية ونقاط المراقبة.

المنافذ البحرية:

وتعد المنافذ البحرية من أبرز وأكثر المنافذ استعمالاً، ويرجع هذا إلى القرب الساحلي لدول الشمال الإفريقي مع الدول الأوروبية⁽⁵⁶⁾، فضلاً عن طول الساحل المغربي، وتوفره على العديد من الشواطئ والموانئ، جعله قبلة للشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن انعدام أجهزة الرقابة المتطورة كالكاميرات وأجهزة الإنذار⁽⁵⁷⁾.

المنافذ الجوية:

تعد المنافذ الجوية «المطارات»، هي الأقل استعمالاً من قبل المهاجرين غير الشرعيين، وذلك نتيجة للرقابة المشددة والحراسة الصارمة في المطارات⁽⁵⁸⁾.

في هذا المحور، تم تناول الإطار المفاهيمي للهجرة والهجرة غير الشرعية، حيث تم التطرق للتعريفات المختلفة للهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية، من ناحية اللغة والاصطلاح والفقه، وعلم السكان والقانون وفي منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة، ونظراً لاهتمام هذه الدراسة بجريمة الهجرة غير الشرعية، كان لابد من إبراز مفهومها بشكل دقيق من خلال التعريفات التي أوردها العلماء والفقهاء في مختلف العلوم، كتعريفها في المنظور الدولي، والفقه في علم الاجتماع، حتي يتشني لنا التفرقة بينها والمفاهيم الأخرى الشبيهة لها، وتوضيح العلاقة بينها والمفاهيم الأخرى مثل الإبعاد والترحيل وجريمة الاتجار بالبشر وجريمة تهريب المهاجرين واللجوء لإزالة الخلط بينها.

أدوات الهجرة غير الشرعية والأركان والأساليب:

أصبحت الهجرة الدولية أمراً واضحاً في المجتمعات المعاصرة، كما جاء في المبدأ الأول من المبادئ العشر التي تضمنها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، حيث يشمل هذا المبدأ الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه، وهذا يقتضي تنفيذ سلسلة من التحولات، التي تتمثل في شكل جديد من الحكومة العالمية، وإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وتنمية على المستوى المطلوب، ومسار أمني دقيق للمهاجرين واستقبال منظم يحمل روح التضامن واحترام حقوق الإنسان من قبل الدول المستقبلية، ومن أجل هذا كله فقد سعت معظم دول العالم إلى إصدار عدة قوانين ولوائح لتنظيم هذه الظاهرة الاجتماعية⁽⁵⁹⁾.

1. أدوات الهجرة غير شرعية: وتتمثل هذه الأدوات في عنصرين: عنصر بشري وعنصر مادي⁽⁶⁰⁾.

2. أركان ظاهرة الهجرة غير شرعية: تظهر من خلال حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية، وفي تنظيم حكومتها، ومرافقها العامة، وفرض سلطتها على جميع ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لأية دولة أو هيئة

أخرى أن تباشر سلطانها في إقليم دولة أخرى⁽⁶¹⁾، كما تتبدي مظاهر السيادة الخارجية في قيام الدولة بإدارة علاقاتها الدولية، وعدم خضوعها في هذا الشأن لأية سلطة عليا، إذ أنها تكون في وضع متساوٍ مع غيرها من الدول (مبدأ المساواة القانونية بين الدول)⁽⁶²⁾. وأيضاً النشاط التشريعي والجنائي، من أجل حماية المصالح الاجتماعية، فتختار الصورة الجزائية الأقرب إلى التعبير، عن مدى تقدير المجتمع لقيمة ومكانة وأهمية المصلحة، ولذلك إذا قدرت الدولة أن مصلحة ما تستحق أقصى درجات الحماية، فإنها سترصد لها حماية جزائية بصورتها التقليدية المتمثلة بالعقوبة⁽⁶³⁾، وكل سلوك يصدر عن إنسان مسؤول، لا يكون محلاً للمسائلة الجزائية، ما لم يخضع للتجريم بموجب نصوص جزائية، قال تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) [الإسراء: ١٥]، سواء كان محل هذه الجريمة قانون العقوبات، أو أي قانون آخر يتضمن في طياته نصوصاً جزائية، كقانون المخدرات وقانون مكافحة الإرهاب⁽⁶⁴⁾. ويتمثل البنيان القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية في الأركان الثلاثة الآتية:

1/ الركن الشرعي:

يقصد بالركن الشرعي: تلك النصوص القانونية، التي يضعها المشرع بغية تجريم واقعة ما بصدد حماية الفرد والمجتمع، ومتى تمت مخالفة هذه النصوص استوجب الأمر معاقبة المدانين بمخالفتها⁽⁶⁵⁾.

يعرف الفقهاء الركن الشرعي للجريمة على أنه: "نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل"، أو هو: "النص القانوني الذي يبين الفعل المكون للجريمة ويحدد العقاب الذي يفرضه على مرتكبها"⁽⁶⁶⁾.

تجدر الإشارة في هذا الخصوص أن المشرع السوداني، لم يُشرع قانون خاص «مكافحة الهجرة غير الشرعية» في السودان، وهذه تمثل إحدى الثغرات في مجال مكافحة هذه الجريمة، إلا أن هنالك بعض الجرائم والمخالفات التي يرتكبها الأجنبي، أو المهاجر غير الشرعي بالبلاد، ولها نصوص تجرّمية متفرقة في التشريعات الأخرى السارية في البلاد.

2/ الركن المادي:

يتحقق الركن المادي في جريمة الهجرة غير الشرعية، بالدخول إلى إقليم دولة بطريقة غير شرعية ليس مواطناً فيها، أو من رعاياها، ولا ينتمي إليها، بغية الاستقرار فيها، أو اتخاذها حتى دولة عبور ليصل إلى الدولة التي يرغب فيها، أو بالدخول بطريقة قانونية ثم البقاء بنية الاستقرار بعد انتهاء المدة المقررة للإقامة. إذ أن الركن المادي في جريمة الهجرة غير الشرعية يتمثل في السفر بطريقة غير مشروعة، من خلال الدخول أو المغادرة لتراب الوطن بطريقة غير مشروعة، ويشمل الركن المادي ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ/ السلوك الإجرامي.

ب/ النتيجة المعاقب عليها.

ج/ رابطة السببية المادية التي تربط بين السلوك والنتيجة.

3/ الركن المعنوي:

حق الإنسان في بدنه وسلامته من الحقوق غير القابلة للتصرف أو التنازل عنها، وبالتالي فإن تعريض حياته للمخاطر بقيامه بدخول، أو مغادرة البلاد بقصد السفر لدولة أخرى، بحثاً عن

حياة أفضل فعل تحرمه وتجرمه القيم، والأعراف، والعادات مثل التشريعات والقوانين الوضعية⁽⁶⁷⁾. فالمهاجر غير الشرعي يبدأ بالتخطيط للعملية أو بالأحرى لجريته من دولة المنشأ، فإما بالتسلل عبر حدود الدول أو بتجاوز مدة إقامته المحددة قانوناً في دولة المقصد، أو استعمال وثائق مزورة كتزوير تأشيرات المرور للدول، بالاستعانة طبعاً بإناس لهم صيتهم الاجرامي في هذا المجال⁽⁶⁸⁾.

أساليب الهجرة غير شرعية:

أما أساليب الهجرة غير شرعية، فهناك أساليب متعددة يقوم بها السماسرة والوسطاء الذين ينشطون في عملية استقطاب وتسفير الشباب راغبي العمل بالدول الأوروبية، باتباع أساليب مبتكرة غير شرعية ويمكن حصرها فيما يلي: (الحصول على تأشيرات صحيحة لدخول دول أوروبا لبعض الأشخاص ممن تنطبق عليهم شروط منح التأشيرات بالطرق المشروعة، الحصول على تأشيرات دخول صحيحة من قنصليات بعض الدول الأوروبية بموجب مستندات رسمية مزورة، تزوير تأشيرات الدخول لدول الاتحاد الأوروبي عن طريق «المحو الكيميائي» للبيانات الصحيحة واستبدالها بالبيانات المزورة، تجميع جوازات سفر بعض الشباب راغبي السفر للعمل بدول أوروبا، وإرسال تلك الجوازات بالبريد السريع الدولي إلى الخارج، والحصول على تأشيرات دخول صحيحة عليها من قنصليات بعض الدول الأوروبية في الخارج، ثم إعادة تلك الجوازات مرة أخرى إلى البلاد لتوزيعها على أصحابها لاستخدامها في السفر، يجمع الشباب راغبي السفر لدول أوروبا الغربية، وتسفيرهم في شكل مجموعات إلى دول أوروبا الشرقية، يتم تجميع الشباب راغبي السفر إلى إيطاليا وتسفيرهم في شكل مجموعات إلى دولة ليبيا، حيث يتم التنسيق مع بعض الوسطاء الليبيين المتواجدين بدولة ليبيا، والذين يتولون تدبير التسلسل بحراً عن طريق البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الشواطئ الإيطالية، عن طريق المواقع الإلكترونية، التي تعرض بالفعل رحلات تهريب البشر بشكل علني وترفق معها صور وأسعار وأرقام هواتف).

الشكل التنظيمي لشبكات تهريب المهاجرين: ورد عن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومقره في العاصمة النمساوية فيينا، أن هنالك تقسيم واضح للعمل، حيث أن شبكة التهريب تتكون من عدد من الأشخاص، وأن كل واحد منهم يكون مسئول بصفة خاصة عن عمل محدد «كاستلام وحفظ النقود، القيادة، استلام وحفظ الوثائق التواصل مع العملاء»، وأن هذه الهياكل الواضحة لشبكات تهريب البشر تختلف حسب الطريق الذي تسلكه، وأن المهربين يعرفون بعضهم البعض، ولكن لا توجد تنظيمات تشبه عصابات المافيا حيث يوجد زعماء للعصابات يتولون أدوار القيادة⁽⁶⁹⁾.

آثار الهجرة غير شرعية:

أ/ الآثار الاقتصادية:

تحدث الهجرة سواء مشروعة أو غير مشروعة من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة أو المستقبلة لهذه الهجرة.

بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة:

هنالك آثار إيجابية حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمتميزة في اقتصاديات هذه الدولة. أما الآثار السلبية تتمثل في⁽⁷⁰⁾: الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة، انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور

أقل وشروط عمل قاسية، تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية، وانتشار المشاريع الوهمية، الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية، تزايد جرائم غسل الأموال.

أما بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

فإن إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة لهذه الدولة، تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة لبقية السكان. ومع ذلك فإن للهجرة آثار سلبية عديدة على الدول المصدرة يمكن إجمالها فيما يلي: (ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين، إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز على التقدم والتطور، قبول بعض العمالة المهاجرة للعمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم ومقدراتهم المهنية، عدم توظيف التحويلات المالية في المجالات، أو قنوات الاستثمار الإنتاجية، عدم ثبات قيمة التحويلات المالية من سنة لأخرى، يؤدي إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة).

ب/ الآثار الاجتماعية:

قبل التطرق للسلبات الاجتماعية الناشئة عن هذه الظاهرة، ينبغي أن نشير إلى حقيقة مؤداها أن 98% من المهاجرين، هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين «20-45» سنة، مما يترتب على وجود هذه الفئة في بلد المهجر الكثير من التداعيات، كما يترتب على غيابها عن أوطانها سلبات عديدة، وفيما يلي عرض لأهم السلبات⁽⁷¹⁾.

بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة⁽⁷²⁾:

ظاهرة الزواج من أجنبيات، نتيجة لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع، يضمن له وجوده الآمن داخل الدولة، وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه طلاق، ومن ثم ظهور مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل، ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء. زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر، تثير بعض المشكلات كتكدس المسكن بكثافة من الذكور، مما يولد ميلاً للضعف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي.

ظاهرة الإقليات، الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة، ويتجهون تدريجياً نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، سوى كان ذلك بالطرق المشروعة أو غير المشروعة والتي قد تصل أحياناً إلى درجة العنف والتدمير. دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي، وتظهر في سلوكيات دخيلة مثل التسول والأعمال الهامشية والتسكع والبطالة.

ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية، وتدهور صحة البيئة وتنتشر الأمراض الاجتماعية، كالسرقة والمخدرات والدعارة وغيرها من الجرائم، فضلاً عن ظهور مشكلات الهوية الثقافية، وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة المستقبلية، مع ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدى أبناء الدول المستقبلية للمهاجرين، وتواجد أشخاص من الذين لا يحملون وثائق الجنسية (فئة البدون)⁽⁷³⁾.

بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

غياب الزوج عن منزل الزوجية، يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم، وينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقياً وسلوكياً. تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية.

إحساس الزوج بعد عودته من القرية، بالغربة بين أفراد أسرته، نتيجة لضعف العلاقة وفقد الإحساس بالأبوة، وقد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة.

تأثير معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين، نتيجة العمل في أعمال ضارة بالصحة، تؤثر على مستوى الخصوبة «كالمناجم والمحاجر والمعامل وغيرها».

ج/ الآثار الأمنية والسياسية بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة:

تهديد الأمن العام، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير، من الأقليات والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل، مما يؤثر على العلاقات الدولية بين الدول المصدرة والمستقبلة لهؤلاء المهاجرين.

تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية، تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن الداخلي للبلاد، فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية، لإحداث غلاغل ونزاعات في الدول المستقبلة.

تزايد الجريمة المنظمة، كالمخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر وتجارة الأعضاء، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة، بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي. تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعة أمن الدول، كما تؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة⁽⁷⁴⁾.

الترويج لأفكار منافية للآداب، وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية، كما تزيد العمالة غير المشروعة من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات⁽⁷⁵⁾. تكبد الهجرة غير الشرعية الدولة أعباء مادية ملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين.

الآثار الأمنية والسياسية بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

انتشار مكاتب الاستقدام والتسفير الوهمية، والتي تمارس عمليات النهب والاحتيال والاستغلال، لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم.

بروز ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد، التي تؤثر على الاقتصاد في الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة.

ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير، مع التهرب من الضرائب والجمارك، والشبكات دون رصيد، والغش التجاري، وغسل الأموال، وتزييف العملات، والاتجار في المخدرات، وكلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد، وتلقي عبئاً زائداً على الأجهزة الأمنية بصرفها عن واجباتها الأساسية.

د/ الآثار الثقافية والصحية والبيئية:

قد تفرز الهجرة غير الشرعية تهديدات على هوية وثقافة المجتمعات الأوربية، وما تتضمنه من تراجع القيم والمبادئ الأصلية لشعوبها، والخوف من فرض هؤلاء المهاجرين لقيمهم وعاداتهم على المجتمعات الأصلية.

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديداً بيئياً، من حيث انتقال الأمراض المعدية، بسبب عيش المهاجرين في الأحياء والضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدراً لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية المختلفة، مثل «الإيدز، الكبد البائي، الكوليرا وغيرها من الأمراض»، بالإضافة إلى فقدانهم للإمكانات اللازمة لتحمل تكاليف ونفقات العلاج، ومعظمهم خارج مظلة التأمين الصحي.

أما التأثيرات الصحية من جانب المهاجر نفسه، من حيث الشعور بالعزلة وعدم القدرة على الانسجام والاتزان النفسي، مما يقوده إلى ظهور حالة من القلق والاكتئاب، والانشغال الزائد بالذات، والرغبة في الانسحاب من المجتمع الذي وجد نفسه فيه، مما يولد نوع من العداء والشك كلما زاد الشعور بالغربة والضياع، وعندما يبدأ المهاجر بالتكيف النسبي مع الواقع المحيط، ينهار نفسياً والإصابة بالانفصال، ومع هذا التكيف النسبي يتولد لديه الشعور بعدم الإنتماء⁽⁷⁶⁾. تناول الباحث خلال هذا المحور، أدوات الهجرة غير الشرعية، والتي تتمثل في العنصر البشري والمادي، وأركان الهجرة غير الشرعية، وهي الركن الشرعي والمادي والمعنوي، والتي يكتمالها في أي ظرف تتشكل جريمة الهجرة غير الشرعية، كما تم الإشارة إلى الأساليب العديدة التي يقوم بها السماسرة والوسطاء، الذين ينشطون في عملية استقطاب وتسفير الشباب راغبين الهجرة إلى خارج البلاد، أيضاً تم توضيح الشكل التنظيمي للشبكات والمنظمات، التي تعمل في مجال تهريب الأشخاص، نسبة لأهمية ذلك في عملية المكافحة والملاحقة لمرتكبي هذه الجريمة.

دور الشرطة السودانية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

يقوم السودان بجهود كبيرة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال التعاون والتنسيق بين جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، والمنظمات والمؤسسات العدلية واللجان الوطنية المعنية بهذا الأمر ومن ضمن هذه الجهود: إنشاء إدارات وأجهزة خاصة بضبط الوجود الأجنبي بالبلاد:

1/ إدارة استخدام الأجانب:

كانت أول إشارة لاستخدام الأجانب في السودان، في قانون القوى العاملة لسنة 1947م حيث تحدث الباب الرابع عن ضوابط استخدام الأجانب، وظل القانون سارياً حتى عام 1997م، بموجب تكوين لجنة لدراسة القوانين المقيدة للاستثمار في عام 1997م، أسقطت اللجنة الباب الرابع من قانون القوى العاملة، واستمر الوضع في حالة فراغ حتى عام 2001م. عندما صدر قانون استخدام غير السودانيين بالسودان والذي ألزم مستقدم العمالة الأجنبية بتعين سوداني مع الأجنبي لتدريبه⁽⁷⁷⁾.

إدارة استخدام الأجانب، تتبع للإدارة العامة لشئون العمل، والتي بدورها تتبع لوزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، حيث تقوم هذه الإدارة بدور كبير بخصوص ضبط وتقنين الوجود الأجنبي، من خلال متابعة وتنفيذ قانون استخدام غير السودانيين لسنة 2001م، ولائحة استخدام غير السودانيين لسنة 2001م التي تفسر مواد القانون، حيث توضح اللائحة كيفية منح أذونات العمل المبدئية والنهائية وفق حوجة البلاد وسوق العمل للعمالة الأجنبية الوافدة للبلاد.

اهتمت حكومة ثورة الإنقاذ السابقة بمسألة العمالة الأجنبية الوافدة، حيث أصبحت العمالة الأجنبية تشكل هاجساً يورق المسؤولين بالبلاد، وتم تشكيل لجان آنذاك بهذا الخصوص على مستوى نائب رئيس الجمهورية، كلجنة مجلس العمالة الوافدة ولجنة المجلس الأعلى للهجرة برئاسة نائب رئيس الجمهورية، ويضم كل الجهات المختصة بشأن العمالة الأجنبية، ومن جانب الإدارة العامة لشئون العمل، بوزارة العمل والخدمة العامة، من خلال إدارة استخدام الأجانب حيث تم اتخاذ جملة من التدابير اللازمة كما يلي⁽⁷⁸⁾:

متابعة عدم تنقل العمالة الأجنبية من مرفق لآخر إلا بإذن من وزير العمل، ولا يحق للأجنبي تغيير مهنته أثناء فترة خدمته.

تأسيس مركز معلومات حديث لحفظ المعلومات الخاصة بالأجانب.
منح بطاقة العمالة الأجنبية وتوثيقها بالختم البارز، وتوحيد الختم بعد أن كان متعددًا داخل الإدارة وكذلك توحيد التوقيع.
تكثيف الزيارات التفتيشية لضمان عدم مخالفات الأجانب غير المرخص لهم بالعمل، وضمان وجود عمالة محلية لاكتساب الخبرة.
مسح سوق العمل لتحديد الحوجة، وإعداد البيانات المطلوبة.
حسم مسألة تأشيرة زيارة العمل ورفعها لتعديل القانون.
الإشراف المباشر من وكيل العمل وإدارة الجوازات على منح الأذونات، وتم من خلال هذه الإجراءات السيطرة على العمالة بعد تقديم طلب الحصول على إذن العمل، وفق قانون تنظيم استخدام الأجانب، ووفق النظم والقواعد المحددة، وهناك أيضاً إجراءات الضبط الهجري، حيث لا يمنح إذن الإقامة للأجنبي بغرض العمل، إلا بعد الحصول على إذن العمل.
كما أن إدارة الجوازات والهجرة لا تتعامل مع الضمان الشخصي، وإنما تتعامل فقط مع الجهات المعتمدة وبصورة رسمية، تمكن من الاتصال بهم في حالة مخالفات الأجنبي، وتشديد الدعوة في أمر توفيق أوضاع الأجانب غير حاملي المستندات الرسمية، والذين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية.

2/ معتمدية شئون اللاجئين:

تتبع المعتمدية إدارياً لوزارة الداخلية، ونشير إلي أن قانون اللجوء لسنة 1974م، تعديل لسنة 2014م، ميز اللاجئين عن الأجنبي ومنحه ميزات في شروط الاستخدام، إذ سمح للاجئ بالعمل في كافة المجالات عدا الوظائف المتعلقة بأمن البلاد والدفاع الوطني.
دخول هذه الفئة لأي بلد نتيجة للقوانين التي تحددها الدول، إما لأسباب سياسية أو الإضطهاد الاثنى والعرقى أو جراء الحروب أو الكوارث، وبذلك هذه العمالة لم تدخل إلى البلاد وفق حاجة البلاد وسوق العمل، بل إنما أوجدتها الظروف المتعلقة بها، وبذلك تكون سالبة وعبء على الاقتصاد السوداني بنسبة أعلى من إيجابياتها، حيث أن هذه الفئة من اللاجئين لا تلتزم بالمعسكرات المحددة لها، وتتسلل إلى داخل المدن وتباشر حياتها العادية، ولا تستطيع الجهات المختصة بشأن ضبط الوجود الأجنبي التعرض لها، كما أن السمة الغالبة لهذه الفئة أنها فئة كبيرة جداً، وغير متخصصة أو مؤهلة في الأعمال المطلوبة⁽⁷⁹⁾.

3/ إدارة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر:

أنشأت وزارة الداخلية في العام 2007م، دائرة تعنى بمكافحة الجريمة المنظمة والمستحدثة، تتبع للإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية، ومن ضمن إدارات هذه الدائرة، إدارة تعنى بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، والتي تم إنشاؤها مع صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في عام 2014م، وتعمل الإدارة وفق هيكل تنظيمي يحدد المهام والواجبات، والإدارات، والقوة البشرية، والموارد المادية من الآليات والأسلحة والذخائر، ومعينات العمل الأخرى. تواجه الإدارة في سبيل القيام بواجباتها ومهامها عدد من المعوقات تتمثل في الآتي⁽⁸⁰⁾:

ضعف الإمكانيات من القوة البشرية والموارد المادية وخصوصاً الآليات والأجهزة الحديثة التي تستخدم في الرصد والمتابعة.

ضعف الميزانية المالية لتسيير أعباء العمل، ومقابلة الاحتياجات الضرورية، التي تقدم للجنة المقبوضين تحت إجراءات التحري، والضحايا المحتجزين.

عدم توفر البيوت الآمنة لإيواء الضحايا، وأن غالبيتهم من النساء والأطفال، مع ضعف الخدمات الصحية العلاجية، والغذائية، وخدمات الدعم النفسي التي تقدم لهم أثناء فترة الاحتجاز. عدم توفر أفرع للإدارة بالولايات، ويتم نقل الجناة والضحايا من الولايات الأخرى، إلى رئاسة الإدارة، لإكمال إجراءات التحريات والمحاكمة.

بُعد موقع الإدارة من مقر دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والمستحدثة، وكذلك الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية، مما يضعف من عملية التنسيق والمتابعة والإشراف على سير العمل.

عدم وجود محاكم ونيابات متخصصة، تنظر في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن الخلط في الوقائع بين جريمة الاتجار بالبشر وجريمة تهريب البشر، وتأخر إجراءات الفصل في القضايا أمام المحاكم.

رغم صدور قانون خاص بمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أن معظم قضايا الاتجار بالبشر التي تنظر أمام المحاكم، تصدر أحكامها بموجب قانون جوازات السفر والهجرة، وغالباً ما تصدر أحكام ضعيفة، وغير رادعة، تتمثل في الغرامة والسجن لفترات بسيطة.

عدم وجود مندوبين بإدارة مكافحة الاتجار بالبشر، من الإدارات والدوائر الحكومية الأخرى ذات الصلة، لأجل التنسيق وإنجاز المهام بالسرعة المطلوبة.

عدم وجود ربط شبكي لتبادل المعلومات، بين الإدارة والجهات الأخرى ذات الصلة، وخصوصاً مع دائرة مكافحة الجريمة المنظمة، والمستحدثة، والإدارة العامة للمباحث، والتحقيقات الجنائية.

4/ إدارة المراقبة الميدانية للأجانب:

وهي إدارة تتبع لدائرة شئون الأجانب، والتي بدورها تتبع للإدارة العامة للجوازات والهجرة، وتقوم بواجبات المراقبة الميدانية للأجانب في اختصاص ولاية الخرطوم، وتتمثل مهامها في مراقبة وضبط الوجود الأجنبي في البلاد، من خلال تنفيذ خطط ضبط ومراقبة الوجود الأجنبي بالبلاد، وتفعيل الحملات التي تقوم بها بصفة دورية للسيطرة الهجرية، من خلال مراجعة تصاريح الإقامة، وحملات الضبط للأجانب المقيمين بشكل غير شرعي، حيث تقوم الإدارة بعمليات الضبط والتحري والحجز للمخالفين، وتقديمهم أمام المحاكم، ومتابعة تنفيذ الأحكام التي تصدر في مواجهتهم، وخصوصاً فيما يتعلق بقرار الإبعاد، للذين يصدر في مواجهتهم حكم بالإبعاد بالتنسيق مع سفارات، أو قنصليات الرعايا الأجانب بالسودان.

الوضع الراهن للوجود الأجنبي بالسودان:

يتمثل الوجود الأجنبي بالسودان في الأشكال الآتية⁽⁸¹⁾:

1. الوجود الأجنبي المقتن، وهم الأجانب من الموظفين والعمال الذين يحملون إقامات منتظمة سارية المفعول.
2. الوجود الأجنبي غير المقتن، يشمل الذين دخلوا بطرق مشروعة إلا أنهم لم يوفقوا أوضاعهم الهجرية اللاحقة وامتداد إقامتهم لأكثر من المسموح به، مثل الطلاب والسياح الذين لا يعودون إلى بلدانهم، وأيضاً المتسلسلين (الهجرة السرية) عبر الحدود، الراغبين في العبور إلى أوروبا أو بغرض العمل، يظل تواجدهم داخل الدولة غير شرعي، ومعرضين للمسائلة والعقاب ما لم يبلغوا السلطات لتوفيق أوضاعهم.
3. اللاجئين، الذين عبروا الحدود لدواعي إنسانية، بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، بدول الجوار القريب مثل (إريتريا وأثيوبيا ويوغندا وأفريقيا الوسطي، وتشاد)، ودول الجوار البعيد مثل (الصومال والكنغو).

الخاتمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمال.. ففي خاتمة هذا فقد تناول الباحث جهود الشرطة السودانية في الحد من الهجرة غير الشرعية في الفترة من (2010م- 2020م)، وتحدث عن مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية، وأدوات الهجرة غير الشرعية والأركان والأساليب، ودور الشرطة السودانية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، والوضع الراهن للوجود الأجنبي بالسودان، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مشكلة اجتماعية يجب حلها في الإطار الاجتماعي وتنوير المجتمعات عموماً بها، وكذلك المجتمع السوداني بصورة خاصة، وذلك لما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، واقتصادية على الدول، كما يجب تفعيل الاتفاقيات الثنائية الإقليمية والدولية واعتماد برامج التنمية الشاملة، ويجب ألا يعتمد فقط على الحلول الأمنية لمواجهةها، وخرج بنتائج وتوصيات على النحو التالي:

النتائج:

توصل الباحث إلى نتائج على النحو الآتي:

1. إن الحدود السودانية المفتوحة دون أي عوائق طبيعية والقبائل المشتركة مع دول الجوار وتشابه السحنات وقلة نقاط المراقبة الحدودية والظروف الاقتصادية والاضطرابات في دول الجوار كلها أسباب تساعد في ارتفاع معدلات جريمة الهجرة غير الشرعية.
2. وضعت الجهات المختصة خطط استراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتقوم بتنفيذها.
3. هناك خطة استراتيجية ضمن الخطة العامة لرئاسة الشرطة تهدف إلى تقوية وتعزيز الضبط الهجري للسيطرة على الحدود.
4. 4/ تم إنشاء دائرة مكافحة الجرائم المستحدثة بالإدارة العامة للمباحث والتحقيقات

- الجنائية ومن ضمن إدارات هذه الدائرة، إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وتضم عدد من الجهات من ضمنها دائرة شئون الأجانب.
5. الدعم المادي واللوجستي للجهات المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية يساعد كثيراً في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الأمنية في مجال المكافحة.
6. جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من الجرائم المستحدثة والعبارة للحدود، والإدارة العامة للتخطيط ليس لديها إمكانيات ولا تتوفر لديها نثرات ومعينات لتنفيذ هذه الخطط.
7. رغم التشابه بين كل من جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية إلا أنهما يختلفان في تكييفهما بل إن الاتجار بالبشر هو جريمة ناتجة كأثر من آثار الهجرة غير الشرعية.
8. تقوم وزارة الداخلية ورئاسة الشرطة بعقد سمنارات وورش بشأن الهجرة غير الشرعية وتصدر توصياتها وقراراتها التي تهدف للحد والتقليل من هذه الظاهرة، إلا أنها لا ترى النور نسبة لمحدودية الإمكانيات المساعدة في تنفيذ هذه التوصيات والقرارات.

التوصيات:

يوصى الباحث بتوصيات على النحو التالي:

- نشر الوعي وسط المجتمعات السودانية خاصة الحدودية وتوويرها بخطورة الهجرة غير الشرعية وسلباتها التي تكون دائماً خصماً على ضروريات واحتياجات المواطن السوداني في حياته المعيشية.
- توفير الإمكانيات والآليات والأموال اللازمة لتنفيذ الخطط التي تهدف لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- ضرورة تشريع قانون خاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر بصورة منفصلة عن القوانين الأخرى.
- ضرورة إنشاء إدارة لمكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، ودعمه بالكوادر الأمنية المتخصصة وذوي الخبرة، مع العمل على ضم إدارة مكافحة الاتجار للبشر وتهريب المهاجرين لهذه الإدارة مع توفير المعينات الفنية واللوجستية لها.
- يجب دعم الجهات المختصة بالتكنولوجيا الحديثة من كاميرات المراقبة الليلية، وأجهزة (GPS)، والطائرات المسيرة، وأيضاً دعمها بالكوادر الشرطية المتخصصة وذوي الخبرة من الموظفين والعاملين، والعمل على تبادل المعلومات مع الدول الحدودية المتضررة من هذه الهجرة منها وإليها.

المصادر والمراجع:

- (1) آسية بن بوعزير، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018م.
- (2) فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر، 2015م.
- (3) صايش عبدالمالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014م.
- (4) محمد إعبيد الزنتاني إبراهيم، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، (ليبيا نموذجاً)، رسالة دكتوراه في الدعوة والإدارة الإسلامية، منشورة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، كلية القيادة والإدارة، ماليزيا، 2013م.
- (5) هاشم خضير الجنابي وطه حمادي الحديثي، قارة أفريقيا، بغداد، الموصل: جامعة الموصل، 1999م.
- (6) غدنز أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م.
- (7) طبيب كمال، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير منشورة، 2012م.
- (8) ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى عبدالله خشيم ومحمد زاهي المغربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998م.
- (9) منير العلبكي، المورد: قاموس إنجليزي -عربي، بيروت، دار العلم للملايين، 2000م.
- (10) الفيروز أبادي مجدالدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- (11) معجم الكافي، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1994م.
- (12) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009م.
- (13) حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر، 2006م.
- (14) شرف الدين وردة، مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، ع8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.
- (15) محمود عثمان الحسن محمد نور، وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحامد، ط1، عمان، 2014م.
- (16) وليد قارة، جريمة تهريب المهاجرين، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، ع8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (د.ت).
- (17) عبدالقادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.

- (18) حسينة شرون، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.
- (19) آسية بن بوعزير، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2018م.
- (20) فضيل دليو وعلي غربي والهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (د.ط)، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الخروب، قسنطينة، الجزائر، 2003م.
- (21) وليم نجيب جورج، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008م.
- (22) علي عبدالرازق حليبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، (د.ط)، بيروت، 1984م.
- (23) فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2015م.
- (24) نادية بن يوسف، الطيور المهاجرة في قبضة قوارب الموت، مقال في صحيفة الجماهيرية، عدد 5091، 2006/11/29م.
- (25) كاظم نجيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، 2000م.
- (26) نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2010م.
- (27) محمد زغباط، خطر الهجرة الصينية نحو الجزائر، مذكرة تخرج، الجزائر، 2011م.
- (28) زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية - انعكاساتها وآليات المواجهة، مقال منشور في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، لبنان والجزائر، 2014م.
- (29) عثمان الحسن ومحمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
- (30) سعد عبدالرازق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، العراق، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافية، 2015م.
- (31) تسایلر، تقرير اللجنة الدولية للهجرة، GCIM، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006م.
- (32) الإطار المنقّح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل، الاتحاد الإفريقي، لعام (2018-2027).
- (33) مكتب التعاون الدولي، الهجرة غير المشروعة بين الدول، ورقة عمل في إطار الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية ليومي 3-4/يوليو/2011م، بيروت، لبنان.
- (34) معجب بن معدي الحويقل، حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م.

- (35) محمد فتحي محمد محمود عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، ع 24، 2011م.
- (36) غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012م.
- (37) سعاد سراي، نجيب نجوش، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008م.
- (38) عجيل الويسي وآخرون، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق بيروت، 1988م.
- (39) محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010م.
- (40) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
- (41) مكتب العمل الدولي، الدورة 92، تقرير رقم 66 لسنة 2004م.
- (42) إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.
- (43) عبداللطيف معروف، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية، النموذج الهولندي، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، 2003م.
- (44) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمني الإنساني، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011م-2012م.
- (45) عبدالغني شفيق، الشباب المغاربي والهجرة السرية، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، (د.ت).
- (46) مها كامل محمد عبدالستار، دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، نشر وتلخيص بواسطة حسن علام، آخر ساعة، 2014/1/21م.
- (47) مذكرة ضبط الوجود الأجنبي، وزارة الداخلية، الإدارة العامة للجوازات والهجرة، دائرة شئون الأجانب، 2017م.
- (48) موسي شلال، تقرير منظمة الهجرة الدولية، مجلة آفاق الهجرة، ع20، س8، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية بجهاز المغتربين، أكتوبر/2018م.
- (49) فيصل بن حليو وأحمد محمد حسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر: واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم والقانون، جامعة الشارقة، مج17، ع1، 2020م.

- (50) موالك أحسن، عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010م.
- (51) محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية، السنة 7، ع 43، 2009م.
- (52) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2009م.
- (53) راتول محمد وزيان موسي مسعود، هجرة الكفاءات العلمية، هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، سلسلة مقالات منشورة ضمن كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة.
- (54) أحمد عبدالعزيز الأصفر اللحام، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1437هـ.
- (55) عبدالحسن أحمد، الهجرة السرية وحقوق الإنسان، دار النهار، تونس، 2006م.
- (56) مها كامل محمد عبدالستار، دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، نشر وتلخيص بواسطة حسن علام، آخر ساعة، 2014/1/21م.
- (57) علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1993م.
- (58) حازم حسن عبدالجليل، مبدأ المساواة بين الدول الدولي المعاصر في ضوء التنظيم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 1974م.
- (59) سعيد كاظم جاسم الموسوي، المواجهة الجنائية لظاهرة التسول، العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 2، مج 2، ع 1، 2018م.
- (60) علي القهوجي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م.
- (61) نبيل صقر، الوسيط في جرائم الأشخاص، دار الهدى، عين مليلة، 2009م.
- (62) عبدالله بن سليمان، قانون العقوبات الجزائري، الجزء الثاني، 2009م.
- (63) أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، ط 4، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
- (64) حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، ط 1، الاسكندرية، مصر، 2014م.
- (65) شريفة عبدالرحيم، اقتصاديات الهجرة غير شرعية، التقرير الاقتصادي، جريدة الأهرام، مصر، مؤسسة الأهرام للنشر، 2017/6/20م.
- (66) ضاحي خلفان تميم، الآثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: المتاجرة بالبشر،

- ورقة قدمت في الحلقة العلمية عن «أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين»، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004م.
- (67) عبدالفتاح بيومي حجازي، **الجريمة في عصر العولمة**، دار الفكر الجامعي، (د.ط)، الإسكندرية، 2018م.
- (68) محمد عثمان خلف الله، **تشريعات العمل في السودان**، حلقة قطرية، جامعة النيلين، مايو/2005م.
- (69) شرف الدين أحمد حمزة، **الاستخدام والاستقدام الأمثل**، منتدى روان الأسبوعي، وزارة العمل والخدمة العامة، الخرطوم، السودان، نوفمبر/2007م.
- (70) محمد أحمد شهاب الدين، **ضوابط استخدام العمالة الأجنبية في السودان والسعودية: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، 2008م.
- (71) عباس الخضر، **دعوة للحوار الشفاف**، منتدى روان الأسبوعي، وزارة العمل والخدمة العامة، الخرطوم، السودان، نوفمبر/2007م.

المصادر والمراجع:

- (1) هاشم خضير الجنابي وطه حمادي الحديشي، قارة أفريقية، بغداد، الموصل: جامعة الموصل، 1999م، ص161.
- (2) غدنز أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، ص331.
- (3) طبيب كمال، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير منشورة، 2012م، ص42.
- (4) ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى عبدالله خشيم ومحمد زاهي المغيري، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ص120-122.
- (5) منير البعلبكي، المورد: قاموس إنجليزي-عربي، بيروت، دار العلم للملايين، 2000م، ص578.
- (6) ريتشارد داو سن وآخرون، المرجع السابق، ص125.
- (7) الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، 157/2.
- (8) معجم الكافي، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1994م، ص1055.
- (9) سورة النساء، الآية: 100.
- (10) طارق عبدالحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009م، ص14.
- (11) حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر، 2006م، ص4.
- (12) شرف الدين وردة، مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، ع8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.
- (13) سورة النساء، الآية: 97.
- (14) محمود عثمان الحسن محمد نور، وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحامد، ط1، عمان، 2014م، ص(21).
- (15) وليد قارة، جريمة تهريب المهاجرين، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، ع8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (د.ت)، ص101.
- (16) عبدالقادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص16.
- (17) حسينة شرون، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م، ص17.
- (18) آسية بن بوعزير، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2018م، ص22.
- (19) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948م، ص3.
- (20) فضيل دليو وعلي غربي والهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (د.ط)، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الخروب، قسنطينة، الجزائر، 2003م، ص43.
- (21) وليم نجيب جورج، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008م، ص36.
- (22) علي عبدالرازق حلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، (د.ط)، بيروت، 1984م، ص146.
- (23) فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2015م، ص36.
- (24) نادية بن يوسف، الطيور المهاجرة في قبضة قوارب الموت، مقال في صحيفة الجماهيرية، عدد 5091، 2006/11/29م، ص11.
- (25) كاظم نجيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، 2000م، ص7.
- (26) نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2010م، ص2.
- (27) محمد زعباط، خطر الهجرة الصينية نحو الجزائر، مذكرة تخرج، الجزائر، 2011م، ص8.
- (28) زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية- انعكاساتها وآليات المواجهة، مقال منشور في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، لبنان والجزائر، 2014م، ص36.

- (29) عثمان الحسن ومحمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م، ص16.
- (30) سعد عبدالرازق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، العراق، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافية، 2015م.
- (31) تسابلر، تقرير اللجنة الدولية للهجرة، GCIM، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006م.
- (32) الإطار المُنقَح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل، الاتحاد الإفريقي، لعام (2018-2027)، ص15-16.
- (33) معجب بن معدي الحويقل، حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م، ص53-54.
- (34) محمد فتحي محمد محمود عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، ع 24، 2011م، ص475.
- (35) شرف الدين وردة، مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري، مرجع سابق، ص87.
- (36) غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012م.
- (37) سعاد سراي، نجيب نجوش، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008م، ص6.
- (38) عجيل الويسي وآخرون، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق بيروت، 1988م، ص35.
- (39) محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010م، ص35.
- (40) الأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008م، ص6.
- (41) Migration Berlin Programme for the Consolatio International Migration, Berlin, 12-22 October, 2002.
- (42) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم - ديسمبر/1990م.
- (43) عثمان الحسن ومحمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م، ص79.
- (44) مكتب العمل الدولي، الدورة 92، تقرير رقم 66 لسنة 2004م، ص38.
- (45) غريب محمد، شايب الزراع بن عينة، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط، مرجع سابق، ص298.
- (46) إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، ص23.
- (47) عبداللطيف معروفي، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية، النموذج الهولندي، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، 2003م، ص4-6.
- (48) شغيب سعيد، الجزائر الوجهة الجديدة للمهاجرين الأفارقة، مرجع سابق، ص18.
- (49) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمني الإنساني، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011م-2012م، ص25-26.
- (50) عبدالغني شفيق، الشباب المغاربي والهجرة السرية، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، (د.ت)، ص16.
- (51) مها كامل محمد عبدالستار، دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، نشر وتلخيص بواسطة حسن علام، آخر ساعة، 2014/1/21م.
- (52) موسى شلال، تقرير منظمة الهجرة الدولية، مجلة آفاق الهجرة، ع20، ص8، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية بجهاز المغتربين، أكتوبر/2018م، ص88.
- (53) فيصل بن حليو وأحمد محمد حسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار

- البشر: واقع وتحديات**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم والقانون، جامعة الشارقة، مج 17، ع 1، 2020م، ص 710.
- (54) موالك أحسن، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010م، ص 12.
- (55) محمد رمضان، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري**، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية، السنة 7، ع 43، 2009م، ص 1.
- (56) طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2009م، ص 43-44.
- (57) راتول محمد وزيان موسي مسعود، **هجرة الكفاءات العلمية**، هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي بالتطبيق على بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، سلسلة مقالات منشورة ضمن كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ص 173.
- (58) أحمد عبدالعزيز الأصغر اللحام، **الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1437هـ، ص 34.
- (59) عبدالحسن أحمد، **الهجرة السرية وحقوق الإنسان**، دار النهار، تونس، 2006م، ص 73.
- (60) مها كامل محمد عبدالستار، **دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري**، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، نشر وتلخيص بواسطة حسن علام، آخر ساعة، 2014/1/21م.
- (61) علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1993م، ص 118.
- (62) حازم حسن عبدالجليل، **مبدأ المساواة بين الدول الدولي المعاصر في ضوء التنظيم**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 1974م، ص 5.
- (63) سعيد كاظم جاسم الموسوي، **المواجهة الجنائية لظاهرة التسول**، العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 2، مج 2، ع 1، 2018م، ص 367.
- (64) علي القهوجي، **شرح قانون العقوبات**، القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م، ص 65.
- (65) نبيل صقر، **الأسباب في جرائم الأشخاص**، دار الهدى، عين مليلة، 2009م، ص 364.
- (66) عبدالله بن سليمان، **قانون العقوبات الجزائري**، الجزء الثاني، 2009م، ص 68.
- (67) أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائري العام**، ط 4، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص 142.
- (68) حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، دار الفكر الجامعي، ط 1، الاسكندرية، مصر، 2014م، ص 54.
- (69) شريفة عبدالرحيم، **اقتصاديات الهجرة غير شرعية**، التقرير الاقتصادي، جريدة الأهرام، مصر، مؤسسة الأهرام للنشر، 2017/6/20م.
- (70) عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مرجع سابق، ص 82.
- (71) حمدي شعبان، مرجع سابق، ص (11).
- (72) المرجع السابق، ص 11-12.
- (73) عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 83.
- (74) ضاحي خلفان تميم، **الآثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: المتاجرة بالبشر**، ورقة قدمت في الحلقة العلمية عن «أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين»، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004م.
- (75) عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مرجع سابق، ص 82.
- (76) عبدالفتاح بيومي حجازي، **الجريمة في عصر العولمة**، دار الفكر الجامعي، (د.ط)، الإسكندرية، 2018م، ص 2.
- (77) محمد عثمان خلف الله، **تشريعات العمل في السودان**، حلقة قطرية، جامعة النيلين، مايو/2005م.
- (78) شرف الدين أحمد حمزة، **الاستخدام والاستقدام الأمثل**، منتدى روان الأسبوعي، وزارة العمل والخدمة العامة، الخرطوم، السودان، نوفمبر/2007م.

- (79) عباس الخضر، **دعوة للحوار الشفاف**، منتدى روان الأسبوعي، وزارة العمل والخدمة العامة، الخرطوم السودان، نوفمبر 2007م.
- (80) مقابلة مع العقيد شرطة/ علي هبيلأ أبوهنية هبيلأ، مدير إدارة مكافحة الاتجار بالبشر، دائرة الجرائم المستحدثة، الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية، بمكتبه بإدارة مكافحة الاتجار بالبشر، بتاريخ 2019/8/28م.
- (81) مذكرة ضبط الوجود الأجنبي، دائرة شئون الأجانب، الإدارة العامة للجوازات والهجرة، أغسطس/2017م، ص 9.